



قراءة في تقرير

مراجعة السياسة التجارية

لجمهورية بيرو



إعداد

إدارة السياسات التجارية والمنظمات الدولية

وزارة الاقتصاد- الإمارات العربية المتحدة

فبراير 2020



الفهرس :

3 مقدمة :
3 اقتصاد جمهورية يبرو: نبذة عامة
4 ملامح ومؤشرات الأذهار والنمو المستدام
4 السياسات المالية: معالجة الاختلالات
5 الاستقرار النقدي: ضغوطات واختلالات
5 التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) وجهات ومؤشرات قطاعية
6 تدفقات الاستثمار والنمو الاقتصادي: انعكاسات مباشرة
7 التوصيات: تحديات واستراتيجيات
7 التبادل التجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية يبرو



مقدمة :

إنطلاقاً من الرؤى والأهداف الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، بمتابعة ورصد أبرز التطورات على صعيد السياسات التجارية لدول العالم، يهدف تصويب جهود الشراكة والتبادل التجاري بين دولة الإمارات والدول الشريكة، فضلاً عن مجمل الدول والتكتلات العالمية، فإن وزارة الاقتصاد تستهدف ضمن مهامها ورسالتها، تعزيز الوعي وتوفير المعلومات والمستجدات على صعيد التجارة الخارجية لكافة مؤسسات الدولة من القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال إعداد قراءات مبسطة حول التقارير التي تصدرها منظمة التجارة العالمية والمنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى المعنية بالتجارة والاقتصاد. حيث تستهدف تلك القراءات رصد وتحليل واستخلاص النتائج والمؤشرات الواردة في تلك التقارير، لاسيما ذات الصلة بالتطورات التجارية والاستثمارية وتعقيباً على التقرير الذي أصدرته مؤخراً الأمانة العامة لسكرتارية منظمة التجارة العالمية، حول مراجعة السياسة التجارية لجمهورية بيرو، فقد أعدت إدارة السياسات التجارية هذه القراءة.

اقتصاد جمهورية بيرو: نبذة عامة

أظهر تقرير مراجعة السياسة التجارية لجمهورية بيرو، والذي أعدته سكرتارية الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية عام 2019، استمرارية انفتاح بيرو، على الاقتصاد العالمي مع تحقيقها نمواً ملموساً في التجارة الخارجية عام 2018، مع استئثار مخرجات القطاع التعديني على الحيز الأكبر للصادرات الوطنية للعالم الخارجي، وأشار التقرير لتحقيق اقتصاد بيرو نمواً مستقراً ومستداماً على مدار خمس أعوام متتالية، مع ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فيما أشار التقرير، لارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لبيرو، خلال ذات الفترة، مع تسليط الضوء على بعض التحديات التي تجابه الاقتصاد كحدة الفقر، وضرورة تحقيق تطور في التنافسية الاقتصادية، فضلاً عن مكافحة الفساد.



ملاحم ومؤشرات الازدهار والنمو المستدام

أظهر تقرير مراجعة السياسة التجارية لجمهورية بيرو، والواقعة في غرب أمريكا اللاتينية وتتمتع بموارد معدنية ضخمة، تبني السلطات الاقتصادية لسياسات الانفتاح على الاقتصاد العالمي، ترافقاً مع حزمة من الأدوات والسياسات التجارية الداعمة كالتعريفات الجمركية المنخفضة، وإزالة العديد من العوائق والقيود على المعاملات التجارية الدولية، بما ساهم في نمو التجارة الخارجية طيلة فترة المراجعة كصادرات وواردات، بنسبة 48 بالمائة خلال العام 2018، كما أوضح التقرير، أنه منذ آخر مراجعة أجرتها المنظمة العام 2013 فقد شهد اقتصاد بيرو نمواً مستداماً حيث نما الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، بمعدل سنوي ناهز 4 بالمائة خلال الأعوام من 2012 - 2018، مدفوعاً بالسياسات الاقتصادية الصائبة والطلب المحلي المتسارع النمو. على صعيد الاستقرار المجتمعي وارتباطاً بمؤشرات النمو الاقتصادي، شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً ملموساً، تواكباً مع خفض مستويات الفقر، وزيادة الدخل المتاح من فرص التشغيل.

السياسات المالية: معالجة الاختلالات

أشار التقرير لتحمل جمهورية بيرو، عبء انفتاحها على الاقتصاد العالمي، وبسبب هيمنة قطاع التعدين على النسبة الأكبر من صادراتها الوطنية، فقد تسبب انخفاض الأسعار العالمية للمواد التعدينية تحت وطأة تداعيات تباطؤ الاقتصاد العالمي وتحت تأثير الكوارث الطبيعية، في حدوث عجز مالي استمر خلال الأعوام من 2014 - 2017، على عكس الفائض المالي الذي تحقق عامي 2012، 2013، مما أدى لمعاونة القطاع العام الغير مالي وتحمله عجز بلغت نسبته 2.3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويهدف مجابهة تلك المؤشرات السلبية قدمت السلطات المالية إطاراً مالياً جديداً يستهدف ضمان الاستدامة المالية وإمكانية التنبؤ بالإنفاق العام والإدارة ويتسم



بالشفافية والنزاهة للأموال العامة. كما أشار تقرير المنظمة لتأسيس حكومة بيرو لصندوق مالي حكومي تناهز قيمته نحو 5.8 مليار دولار أمريكي، وبما يعادل 2.6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يستهدف الصندوق تحقيق الاستقرار المالي خلال حالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية و غيرها من الأزمات.

الاستقرار النقدي: ضغوطات واختلالات

على صعيد السياسات النقدية، فقد تطرق التقرير لتبني بيرو سياسة سعر الصرف المرن مع تنامي تجارتها الخارجية توكباً مع تدخلات محدودة من قبل البنك المركزي منعاً لمخاطر التقلبات المفردة في أسواق الصرف العالمية، فيما شهد الحساب الجاري لميزان المدفوعات مؤشرات من العجز بلغت 5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015، نتاجاً لانخفاض قيمة الصادرات، بدأ العجز بالتحسن التدريجي، وصولاً إلى ما نسبته 1.6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2018 بسبب تحسن ميزان التبادل التجاري، كما سجل ميزان الخدمات عجزاً على مدار فترة المراجعة (1.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018) ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الأرصدة السلبية للشحن والتأمين، والاتصالات، وخدمات الأعمال.

التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) وجهات ومؤشرات قطاعية

أوضح تقرير مراجعة السياسة التجارية لجمهورية بيرو، إستئثار الصادرات من المعادن والمواد الخام لوحدها بما نسبته 61.6 بالمائة من القيمة الإجمالية للصادرات الوطنية، والبالغ قيمتها عام 2018، نحو 48 مليار دولار، وذلك بالرغم من الموارد الطبيعية والتعدينية الهائلة التي تمتلكها بيرو.

يستحوذ النحاس على قائمة الصادرات التعدينية لبيرو بنسبة 31.2 بالمائة، ثم الذهب بنسبة 14.8 بالمائة فيما ارتفعت حصة المنتجات الزراعية كنسبة من إجمالي الصادرات من 15.2% عام 2012 إلى نحو 19.1% عام 2018. وفيما يخص الواردات فقد أشار التقرير لتصدر واردات بيرو من السلع المصنعة أكثر من 75 بالمائة من إجمالي



واردات البضائع عام 2018، وتمثلت في الآليات ومعدات النقل والمنتجات الكيماوية. وعلى صعيد الوجهات والأسواق التي ترتبط بها قنوات التجارة الخارجية لبيرو، فقد استحوذت الصين على 27.6% من إجمالي صادرات بيرو، تلتها الولايات المتحدة بنسبة 16.7%، ثم أسواق دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 15.1% فيما مثلت تلك الدول والوجهات في ذات الوقت المصدر الرئيسي لواردات بيرو، من العالم الخارجي، بنحو 55% من إجمالي الواردات.

تدفقات الاستثمار والنمو الاقتصادي: انعكاسات مباشرة

أشار تقرير الأمانة العامة لسكرتارية منظمة التجارة العالمية لتأثير النمو الاقتصادي الذي شهدته بيرو، خلال فترة المراجعة إلى استقرار تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما تجاه قطاعي التعدين و الخدمات المالية، إذ بلغ متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك المساهمات وغيرها من عمليات رأس المال الصافي وإعادة الاستثمار، معدل وقدره 8 مليار دولار أمريكي تقريباً خلال الأعوام 2012 – 2018، مقارنةً بمتوسط قيمته 8.1 مليار دولار أمريكي تقريباً، خلال الفترة من 2007 – 2012.

كما نوه التقرير لبلوغ قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم في بيرو، حتى عام 2018، ما يقارب 106.5 مليار دولار أمريكي، مقارنةً بإجمالي وقدره 64 مليار دولار أمريكي تقريباً عام 2012.

وأوضح التقرير تبني الحكومة في بيرو، للإستراتيجية الوطنية لدعم الصادرات والتي تستهدف بدورها التعريف بالشركات المحلية خارجياً، وسهولة نفاذها للأسواق والاقتصادات الدولية ونمو صادرات بيرو من السلع والخدمات ذات القيمة المضافة بمؤشرات تضمن التنوع على كافة الصعد الإنتاجية والوجهات التصديرية فضلاً على تعزيز الاستدامة، وكذلك تعزيز القدرة التنافسية لقطاع التصدير، وتيسير التجارة الخارجية، وتحسين الوصول إلى الخدمات اللوجستية، و بناء القدرات وتحفيز القدرات التصديرية القائمة على المعرفة.



التوصيات: تحديات واستراتيجيات

اختتم تقرير الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية مراجعته للسياسة التجارية لجمهورية بيرو، بالإشارة لضرورة مجابهة الحكومة والسلطات الوطنية لعدد من التحديات بما فيها الحد من الفقر وتحسين الإدارة والاستثمار في البنية التحتية ومستويات أعلى من القدرة التنافسية. مشيداً في ذات الصدد بتبني السلطات والأجهزة الحكومية المختلفة لسلسلة من التدابير المتعددة، بما فيها وضع إطار للسياسة الوطنية يهدف الارتقاء بالقدرة التنافسية والإنتاجية كما أشاد التقرير بتبني الحكومة للخطة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد.

التبادل التجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية بيرو

وفقاً للإحصائيات فقد ناهزت القيمة الإجمالية للمبادلات التجارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية بيرو، نحو 497.9 مليون دولار أمريكي خلال عام 2018، مع استثناء واردات الإمارات من بيرو، بالقسط الأوفر، إذ ناهزت لوحدها ما قيمته 466.1 مليون دولار عن نفس العام.

- انتهى -



• المصدر :

منظمة التجارة العالمية

• الرابط الإلكتروني للتقرير الأصلي:

https://www.wto.org/english/tratop_e/tpr_e/g393_e.pdf

• QR Code for Report



• الرابط الإلكتروني للوحة الإلكترونية للعلاقات التجارية على الموقع الرسمي الإلكتروني للوزارة:

<https://www.economy.gov.ae/arabic/Knowledge-Section/TradeRelations/Pages/Trade-Relation.aspx>

• QR Code for Trade Relations Dashboard

